محمد لعضمات، (2015)، "**كتاب ترجمة معاني القرآن الكريم بالأمازيغية لجهادي الحسين: محاولة في نقد الترجمة وتجويدها**"، الدكتوراه الوطنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس فاس.

ركّز الباحث في هذه الأطروحة على دراسة التحولات الطارئة على نص "ترجمة معاني القرآن الكريم باللغة الأمازيغية"، للحسين جهادي الباعمراني، من خلال الوقوف على تجليات وصور هذه التحولات، وذلك باستعمال منهج المقابلة والمقارنة بين نص القرآن الكريم من جهة، والترجمة التي أنجزها المترجم إلى اللغة الأمازيغية من جهة أخرى. فالإشكالية إذن في هذا البحث، بالنظر إلى خصوصية النص القرآني، وتميّز أسلوبه، وهالة القدسية التي تحيط به، هي كشف الستار عن الطرائق التي تَوسّل بها المترجم، للتعامل مع هذه الخصوصيات القرآنية، والسبل التي اعتمدها أثناء قيامه بعملية الترجمة إلى اللغة الأمازيغية، أو بمعنى آخر، كيف تعامل المترجم مع الظواهر اللغوية التي تُميِّز النص القرآني؟ وما مدى إدراكه لهذه الظواهر قبل انكبابه على ترجمة النص القرآني؟

خصّص الباحث الفصل الأول من هذه الأطروحة للحديث عن قضايا ترجمة القرآن، وفيه خمسة مباحث. يعد المبحث الأول مدخلا إلى الترجمة الدينية، أما الثاني فقد خُصّص للحديث عن تاريخ ترجمة القرآن الكريم، كما تناول المبحث الثالث قضية التعريف بترجمة القرآن، وبيان أقسامها، بينما خُصّص الرابع لبيان مواقف العلماء والمؤسسات الدينية من ترجمة القرآن، وتناول المبحث الخامس بعضا من الإشكاليات المتعلقة بترجمة القرآن، ومنها المعجم والدلالة.

خصص الباحث الفصل الثاني من أطروحته للجانب التطبيقي، حيث قام بدراسة نقدية مقارنة لبعض الظواهر والخصائص القرآنية، مع التعليق على الترجمات وتحليل أسلوب المترجم في التعامل مع هذه الظواهر. يحتوي هذا الفصل على ثمانية مباحث. اهتم المبحث الأول بتقديم مدونة البحث، وهي كتاب "ترجمة معاني القرآن باللغة الأمازيغية" لمؤلفه الحسين جهادي. أما المبحث الثاني فقد خصّصه للحديث عن المحاذير الموجودة في ترجمة أسماء السور إلى اللغة الأمازيغية. وتناول المبحث الثالث نماذج من الحذف في ترجمة القرآن إلى الأمازيغية، وخُصّص المبحث الرابع لدراسة مبدأ اتساق الترجمة من خلال تكرار بعض الآيات أو المقاطع المتطابقة في القرآن الكريم، وعالج المبحث الخامس الإشكالات المترتبة عن ترجمة النظام الصوتي في القرآن إلى اللغة الأمازيغية، من خلال دراسة مدى انتقال الفاصلة القرآنية إلى

النص المترجم باللغة الأمازيغية، في حين خُصّص المبحث السادس لاضطراب الاستفهام في ترجمة القرآن الكريم إلى الأمازيغية، ووقف المبحث السابع على المحاذير الواردة في ترجمة أساليب التوكيد في القرآن الكريم إلى اللغة الأمازيغية، ثم انتهى المبحث الأخير بدراسة اضطراب أسلوب التقديم والتأخير في ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الأمازيغية.

وفي الأخير، ختم الباحث هذه الأطروحة بخلاصة النتائج التي توصل إليها، وخرج بمجموعة من التوصيات الرامية إلى تجويد ترجمة معاني القرآن الكريم باللغة الأمازيغية.

علي موريف، (2015)، **تدريس التاريخ وبناء الهوية الوطنية: مُساهمة في التحليل السُّوسيوتربوي للخطاب التاريخي المدرسي بالمغرب؛ السلك الثانوي الإعدادي نموذجاً**، الدكتوراه الوطنية، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

الكلمات المفاتيح: تدريس التاريخ – الهوية الوطنية – الذاكرة الجماعية – السلك الثانوي الإعدادي – الكتب المدرسية – المنهاج الدراسي– الخطاب التربوي– الخطاب السياسي – الوثيقة الدستورية

تُحاول هذه الأطروحة تسليط الضوء على الصعوبات والإشكالات التي يعرفها تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية في علاقته بتيمة الهوية الوطنية على ضوء السّياق السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يُميّز المغرب الراهن. وهي مُساهمة علمية تتوخى توفير معرفة تحليلية وتقويمية من شأنها إغناء الحقل التربوي المتّصل بديداكتيك المواد الاجتماعية، ولاسيّما مادة التاريخ. وإذا كانت الأطروحة قد انطلقت من فرضية أساسية تقوم على كون الخطاب السُّيوسيُوسياسي (في مُجمله) يُقرّ بمبدأ التّعدّد في بنية الهُويّة الوطنية وفي جوهرها الأمازيغية، مع بقاء الخطاب التاريخي المدرسي بعيداً عن الإقرار بهذا المبدأ، وترجمته إلى تعلّمات بيداغوجية من شأنها تملّك المتعلّمين لتفكيرٍ تاريخيّ عقلانيّ، تعدّدي وديموقراطيّ حُيَال تيمة الهُويّة الوطنية؛ فإنها حاولت الإجابة عن التساؤل الإشكالي الآتي: **كيف السبيل لتقليص حجم الهوة بين الخطاب السُّوسيوسياسي والخطاب التاريخي المدرسي أمام رهان الانتظارات المُجتمعية من تدريس التاريخ في بلدٍ يتّسم بالتعدّد في بنية الهوية الوطنية؟**

يتكون هذا العمل، بالإضافة إلى مقدمة عامة ومدخل منهجي وخاتمة، من قسمين أساسيين. حاول القسم الأول الغوصَ في طبيعة العلائق والوشائج القائمة بين المفاهيم المؤسِّسة والمهيكلة لهذا البحث. وهي: التاريخ، والهوية الوطنية، والذاكرة الجماعية، وذلك في إطار علاقات تفاعلية وتداخلية بين هذه المفاهيم ودلالاتها النظرية، وامتداداتها التربوية والاجتماعية ضمن مسار تطور المعرفة التاريخية المدرسية. وقد قمنا بتسليط الضوء على مختلف أدوار ووظائف المدرسة، وكذا رهاناتها بوصفها فضاءً تنشيئياً يُساهم بشكل فعّال في تشكيل معالم الهويّة الوطنية لدى المتعلّمين باعتبارهم مواطني الغد. والهدف من وراء ذلك هو الإجابة عن السؤال المتعلق بطبيعة المقاربة/المقاربات التربوية والديداكتيكية النّاجعة لتدريس مادة التاريخ في علاقته بتشكيل معالم الهوية الوطنية ورموزها لدى هذه الفئة. كما ركز هذا القسم على موضوع التاريخ في علاقته بمسار بناء الهوية الوطنية من خلال عنصرين أساسيين:

يقوم العنصر الأول على تفكيك مساهمة موضوع التاريخ، باعتباره صيرورة ممتدة في الزمن، في بناء الهوية الوطنية وتشكيل رموزها ومعالمها الأساسية؛ فضلاً عن دوره وموقعه (أي التاريخ) في ضمان تعدّد معالم الهوية الوطنية ورموزها، عبر مدخل تعدّد الذّواكر الجمعية من جهة، وتعدّد زوايا نظر البحث التاريخي الأكاديمي تجاه الماضي بوقائعه وأحداثه المتنوعة والمختلفة من جهة أخرى. فيما يركز العنصر الثاني على طبيعة العلاقة التي تجمع بين التربية، باعتبارها حلقة أساسية من حلقات التنشئة الاجتماعية بالنسبة للتلاميذ، وبين تشكّل الهوية الوطنية بمعالمها ورموزها في تمثلاتهم. وبالإضافة إلى ذلك؛ سلط هذا القسم الضوء على وظائف المدرسة ورهاناتها المتعددة في تشكيل الهوية الوطنية وفق مداخل متنوعة تروم تحقيق تلك الهوية، وذلك في تناغم وتفاعل مع المشروع المجتمعي الذي تندرج في إطاره المدرسة. هذا فضلاً عما خُصّص من تحليل لكشف أهمية الدرس التاريخي المدرسي وموقعه في التأثير في مسار بناء الهوية الوطنية، من خلال مجموعة من الأبعاد والمؤشرات، وكذا استحضار مختلف الوظائف التربوية والاجتماعية لتدريس التاريخ، لاسيّما إذا استحضرناه باعتباره مادة حاملة للقيم الاجتماعية والسياسية والفكرية، وما لها من امتدادات على مسار الناشئة المغربية.

وفي القسم الثاني؛ حاول هذا العمل مقارنة صورة الهوية الوطنية في الخطاب السياسي والمدني من جهة بصورة هذه الهوية في الخطاب التاريخي، بشقّيه الأكاديمي والمدرسي، من جهة أخرى. ومن أجل أجرأة هذه المقاربة التحليلية، القائمة على المقارنة بين الخطابين، قُمنا بتجزيء كل منهما إلى عنصرين اثنين توخياً للفعالية والمرونة . ويتعلق العنصر الأول بالخطاب السياسي الذي حاولنا حصره في مكونين اثنين، يمكن على ضوئهما قراءة المشهد السياسي والثقافي والمدني بالمغرب قراءةً تركيبيةً في علاقته بموضوع الهوية الوطنية مع التركيز على مظاهر وتجليات النهضة الحديثة للهوية الأمازيغية. هكذا يسعى المبحث الأول إلى فكّ طلاسم مفهوم الهوية الوطنية في مضمون بعض الخطب الملكية والوثيقة الدستورية، فيما يتناول العنصر الثاني مضمون الأدبيات والوثائق المذهبية لبعض الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني؛ لاسيّما التشكيلات السياسية والمدنية ذات المرجعية الأمازيغية، مع استخراج تمظهرات وتوجهات ومرامي الهوية الوطنية كما تعكسها تلك الوثائق. كما شمل أيضاً تحليل مضامين الوثائق التربوية ذات الصلة بتدريس التاريخ كالميثاق الوطني للتربية والتكوين والمنهاج التربوي لسنة 2002 بأهدافه التربوية والاجتماعية والمعرفية، فضلاً عن تفكيك مضامين ومحتويات الكتب المدرسية عبر اعتماد شبكة للتحليل مبنية على مؤشرات دالة. وبذلك بسط هذا القسم أوجه الائتلاف والاختلاف بين مجموعة من الخُطب والوثائق، ومحاولة إبراز طبيعة وخصوصية كل منها في ما يتعلق بمعالم ومرتكزات الهوية الوطنية، مع تقديم مُلخّص تركيبي

للوضعية الراهنة للهوية الوطنية بالمغرب، وكذا التحدّيات والرّهانات المنتظرة في ضوء التحولات المجتمعية الأخيرة، وتأثيراتها المتوقعة على المنظور العام لتلك الهوية، وتحديداً ما يتّصل بتدبيرها السياسي والتربوي والمؤسساتي. كما أبرزت الأطروحة موقع ومكانة القوى والكتل المجتمعية داخل مربع صناعة المنهاج التربوي المرتبط بتدريس مادة التاريخ والتأثير في مضامينه وتوجهاته في علاقته بالمشروع الوطني، مع التساؤل عن الرهانات والتحديات التي يفرضها هذا الواقع على القوى الأمازيغية الصاعدة.

وقد خلُصت الدراسة إلى استنتاج أساسي مفاده أن بروز الظاهرة الهوياتية، على الصعيد السياسي والاجتماعي والتربوي، يُعطي صورة عن التغيّرات والتحولات التي تطال جوهر المرجعيات والمرتكزات السياسية والثقافية المؤسِّسة للدولة ومؤسساتها التنشيئية والتربوية، ومنها المؤسّسة المدرسية. وعليه؛ فقد شهد مفهوم الهوية الوطنية تطوراً ملحوظاً عبر تجديد النظرة إليه في المجال السّوسيوسياسي، وخاصة ما يتعلق بمضامين الوثيقة الدستورية والخُطب الملكية والوثائق المذهبية لعددٍ كبيرٍ من الأحزاب السياسية وكذا تصورات منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن المقاربات الجديدة للهوية الوطنية، المقرونة بالمواطنة، في المجال الأكاديمي المرتبط بالتاريخ العالِم أو التاريخ التأليفي والتركيبي؛ بينما ظلّ منظور تلك الهوية في المجال التربوي، ولاسيّما مكونات الخطاب التاريخي المدرسي على حاله، ولم يُساير تلك التطورات بالشكل الذي يُكرس مبادئ التعددية الثقافية والهوياتية.